

الفصل الأول

الاطار العام للبحث

مقدمة :

تلعب التنظيمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية دوراً كبيراً فى هيكلة النظام التعليمى وتنظيمه وتوجيهه .

والتعليم فى ليبيا لا يخرج عن هذه القاعدة، فلقد تأثر بهذه الظروف، بالإضافة إلى الظروف الجغرافية والتاريخية والثقافية ، لقد تأثر التعليم فى ليبيا بالأحوال السياسية والاقتصادية والاجتماعية السائدة فيها وهذا هو شأن التعليم فى كل بلد وفى كل عصر يتأثر بأنشطة المجتمع الأخرى ويؤثر فيها ، (١) .

ونظراً لموقع ليبيا المتوسط والمتميز بين الدول العربية من ناحية وبلاد القارة الأفريقية فى الجنوب وجنوب أوروبا من ناحية أخرى نجد أن التعليم فى هذا البلد قد تأثر بالتيارات الوافدة من الشرق والغرب والجنوب ، أضف إلى هذا تعاقب الحكومات الأجنبية على ليبيا ، فلقد شهد هذا القطر الكثير من الغزوات الاستعمارية ، وفى التاريخ القديم نجد الفينيقيين والإغريق والبطالمة والرومان . وفى التاريخ الوسيط والحديث العثمانيين والإيطاليين ، ولقد كان لكل هذا أثره على التعليم فى تطوره ونموه .

ولاشك أن هناك التحاماً بين التعليم فى أى بلد من البلدان وبين تاريخه ، فالتعليم بليبيا بوضعه الحالى هو امتداد للماضى وإعداد للمستقبل، أى أن العوامل السابقة الذكر هى التى تحدد النظام التعليمى وتوجهه لأن الدول تعتمد على التعليم فى تدعيم نظامها وفى تحقيق أهدافها . « أن نظام الحكم ديمقراطياً أو دكتورياً وكذلك سياسة الدولة رأسمالية أو اشتراكية ، والحياة الاجتماعية للمواطنين ، كل هذه العوامل مجتمعة توجه التعليم فى الدولة لمصلحتها وتدعيم كيانها كل حسب مصلحته » (٢) .

« أن التعليم فى ليبيا يشق خطره وأهميته من مكانة البلاد كما وضعتها الطبيعة على خريطة الدنيا ، ومن تيار التاريخ الذى عاشته سنين طويلة ، فقد تأثر بجميع العوامل الجغرافية والسياسية والتاريخية والثقافية التى يتأثر بها التعليم فى أى بلد من

(١) إبراهيم محمد الشافعى ، المرجع فى علوم التربية ، جامعة قارونس ١٩٦٨ ص ٥٢٣ .

(٢) رأفت غنيمى الشيخ ، تطور التعليم فى ليبيا فى العصور الحديثة ، دار الحقيقة بنغازى ١٩٧٢م ص ٦١ .

البلدان ، بأعتباره المنظمة الانسانية التى تتجمع فيها ومن حولها خبرات الماضى وأحداث الحاضر ومشكلاته وآمال المستقبل ، (١) .

« لقد تأثرت النظم التى وصلت إليها المجتمعات الانسانية بالعديد من العوامل التى ترتبط بظروف الحياة المتطورة فى كل مجتمع. ومن أهم هذه العوامل التى أثرت ومازالت تؤثر فى النظم التعليمية ، الظروف الاقتصادية بما تتضمنه من وسائل الانتاج وعلاقته ، والثقافة السائدة وما تتضمنه من قيم ومعتقدات والظروف الجغرافية التى تلعب دوراً فى إمكانيات المجتمع وأسلوب معيشته ونظم الحكم التى تسود البلاد. ومن هنا تعد النظم التعليمية نظاماً قومياً بالرغم مما قد يوجد بين بعضها من تشابه ، فكل نظام تعليمى يمتد جذوره فى ثقافة البلد وحضارتها وهو نتاج عوامل كثيرة ، اقتصادية وتاريخية وسياسية واجتماعية ، والحقيقة أن التعليم كأي مظهر من مظاهر الحياة فى المجتمع ما هو إلا انعكاس لظروف هذا المجتمع والقوى التى تتحكم فيه » (٢) .

« لما كان التعليم عملية اجتماعية تستمد أهدافها من فلسفة المجتمع الذى توجد فيها لذا نجد النظام التعليمى يتأثر بالأوضاع الاجتماعية والاقتصادية السائدة فى المجتمع فإن وجود النظام الاقطاعى فى مجتمع ما يجعل التعليم يتسم بسمات مجتمع الاقطاع بكل ما فيه من تناقضات وجور على حقوق الانسان ، وبالمثل فإن وجود نظام ديمقراطى أو اشتراكى يعكس فلسفته على نظام التعليم ومفهومه ومحتواه . فالتعليم بطبيعته يتأثر بالقيم الاجتماعية والتقاليد والعادات السائدة فى مجتمع ما ويتأثر بنوع العلاقات الاجتماعية والنظم الاقتصادية وما يتعلق بها من وسائل الانتاج ونظام الملكية » (٣) .

عند دراسة نظام التعليم فى ليبيا لا يمكننا أن نتجاهل الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التى تحيط به ، إضافة إلى أن تلك الدراسة ينبغى أن لا تتم

(١) وزارة التربية والتعليم ، تطور التعليم فى ليبيا ، البحث رقم ١ ، مؤتمر وزراء التربية والتعليم والوزراء المسئولين عن التخطيط الاقتصادى فى الدول العربية ، طرابلس أبريل ١٩٦٦ ، ص ٣ .

(٢) مدير عطا الله سليمان وآخرون ، تاريخ ونظام التعليم فى جمهورية مصر العربية ، المطبعة الفنية الحديثة ، ١٩٧٢م ص ١١ ، ١٢ .

(٣) سيد إبراهيم الجيار ، تاريخ التعليم الحديث فى مصر وأبعاده الثقافية ، دار الثقافة ، القاهرة ، ١٩٧١ ، ص ٥ ، ٦ .

بمعزل عن الاطار التاريخى لتطور هذا النظام من خلال المراحل المختلفة التى لا تختلف عن مراحل تطور النظم التعليمية السائدة فى الوطن العربى ، والتى لها أكبر الأثر فى تحديد طبيعة التعليم ، فلسفة وأهداف ومحتوى ، وطرق ووسائل .

ويمكن أن نقسم هذه المراحل إلى أربع هى :

- التعليم فى العهد الإسلامى .
- التعليم فى العهد العثمانى .
- التعليم فى عهد الاحتلال والانتداب الغربى .
- التعليم فى عهد الاستقلال والحكم الوطنى .
- التعليم فى العهد الجمهورى .

« ومن هنا فإن دراسة نظام التعليم فى الجمهورية العربية الليبية تعتبر إلى حد كبير دراسة لكل النظم التعليمية العربية وذلك لوجود أوجه شبه كبيرة بين هذه الأنظمة جميعها من حيث :

أ- إنها نشأت اسلامية فى فلسفتها وأهدافها ، وفى المواد التعليمية الدينية التى غلبت على ما كان يتعلمه التلاميذ فيها ، ومن حيث تنوع معاهدها ، وقيامها على التطوع والجهد الذاتى .

ب- أنها تعرضت لمحاولات التتريك فى الفترة التى حكم الاتراك فيها البلاد العربية وأبسط هذه المحاولات فرض اللغة التركية والسعى لاحتلالها محل اللغة العربية بالإضافة إلى اشاعة الأسلوب التركى فى إدارة التعليم .

ج- أن هذه الأنظمة التعليمية العربية ما كادت تتخلص من محاولات التتريك ، حتى تعرضت لمحاولات التغريب أى جعلها نظاماً غربية فى الفترة التى احتاج الاستعمار الغربى فيها البلاد العربية فى وقت واحد تقريباً . وأنه وأن كانت قد أخذت هذه المحاولات الشكل الفرنسى فى بعض البلاد العربية والانجليزى فى بعضها الآخر ،

والإيطالي في بعضها الثالث ، فإن هدفها كان واحداً ، وهو القضاء على الثقافة العربية من خلال التعليم وفرض اللغة الأجنبية ، وأحلال النظام الغربي بمدارسه ومراحله ومناهجه وإدارته محل النظام القومي .

د - أن هذه الأنظمة التعليمية العربية بذلت ، ومازالت تبذل ، جهوداً جبارة لإعادة الوجه العربي الإسلامي للحياة التعليمية .

هـ - إنها مازالت تعاني مشكلات تعليمية وثقافية خلفها لها الاستعمار الغربي .

تلك هي السمات المشتركة بين الأنظمة التعليمية العربية والتي جعلت دراسة واحدة منها تلقى الضوء إلى حد كبير على دراستها جميعاً^(١) .

لقد مر التعليم في ليبيا بمراحل عدة تميزت كل مرحلة فيها بعوامل سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية معينة وكانت بداية الاستقلال في عام ١٩٥١ م نقطة أساسية وسط هذه المراحل .

فقبل الاستقلال شهدت البلاد تعليماً بسيطاً يتركز في الكتاتيب والمساجد ويقوم على جهود فردية أهلية وذلك أثناء تبعية البلاد للدولة العثمانية من عام ١٥٥١ م إلى عام ١٩١١ م ، وتعليماً أجنبياً استعمارياً منذ وقوعها فريسة للاستعمار الإيطالي من عام ١٩١١ م إلى عام ١٩٤٣ م . ثم تعليماً تتنازعه اتجاهات أجنبية طامعة في البلاد بعد الحرب العالمية الثانية تتمثل في بريطانيا وفرنسا . ومع الاستقلال بدأ تعليماً عربياً قومياً يستمد مقوماته من مطالب هذه الاستقلال ، ومن المشاكل الرئيسية التي عانت منها ليبيا عندما نالت استقلالها أن أكثر من ٩٠ ٪ من أفراد الشعب الراشدين أميون ، ونعنى بها أمية شاملة أي الأمية الصحية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية ، بالإضافة إلى افتقارها إلى الكفاءات الفكرية والعلمية والإدارية ،^(٢) .

ومن هنا وجدت البلاد أنها في أمس الحاجة إلى بناء خطة تعليمية تشتمل على مختلف المجالات والقطاعات لتوفير ما تحتاج إليه من عناصر وطنية بأسرع ما يمكن

(١) د. إبراهيم محمد الشافعي ، مرجع سابق ، ص ٥٢١ ، ٥٢٢ .

(٢) علي أحمد عتيقه ، أثر البترول على الاقتصاد الليبي ، دار الطليعة للنشر ببيروت ١٩٧٢ ص ٧ .

ولقد بذلت جهود جبارة في هذا القطاع ، ولقد تجاربت الحكومة مع الرغبة الشعبية ، فعم التعليم وشمل مختلف المستويات فظهرت إلى الوجود رياض الأطفال والمدارس الابتدائية والثانوية و عاهد المعلمين والمعلمات والمعاهد الفنية والكليات الجامعية والمدارس الدينية وأرسلت البعثات الدراسية والتدريبية على مختلف المستويات للرفع من مستوى الخبرات الفنية ولتوفير العناصر المؤهلة تأهيلاً عالياً ، (١) .

لقد ركز أول دستور للبلاد على أهمية التعليم ودوره في بناء الأمة ، وقام على هذا الدستور قانون التعليم رقم (٥) لسنة ١٩٥٢م وهذا أول قانون للتعليم في عهد الاستقلال وفيه ترجمت الحقوق الدستورية إلى نظم وإجراءات تعليمية. هذا وقد انبثقت عن الدستور الليبي وقانون التعليم أهداف السياسة التعليمية. وأهم هذه الأهداف :

- التوجه العربي للتعليم.
- ديمقراطية التعليم.
- الاتجاه الشعبي للتعليم.

وإذا انتقلنا إلى الفترة الثانية من مراحل الاستقلال وهي من عام ١٩٦٣م إلى عام ١٩٦٩م نجد أن هناك حدثين هامين أثرا تأثيراً كبيراً في مسيرة التعليم هما :

أولاً : تعديل الدستور الليبي والذي بمقتضاه تحول النظام في ليبيا من نظام اتحادي فدرالي يضم ثلاث ولايات « حكومة ولاية برقة - حكومة ولاية طرابلس - حكومة ولاية فزان » إلى نظام الدولة الواحدة ، وهذا الحدث كان له تأثير كبير على التعليم حيث عادت البلاد إلى الإدارة المركزية باعتبار أن السلطة التعليمية أصبحت مركزة في يد وزارة التعليم وحدها.

أما الحدث الثاني فهو اكتشاف النفط في ليبيا الذي أدى إلى تدفق الهجرة من الريف إلى المدن وأحدث انكماشاً نسبياً في قطاع الزراعة وزيادة الهجرة من خارج البلاد واستمرار تزايد السكان حيث نتج عنه ضغط شديد لطلب العلم بسبب ارتفاع نسبة

(١) وزارة التربية والتعليم ، تطور التعليم في ليبيا ، البحث رقم (١) ، مرجع سابق ، ص ٥ .

السكان فى سن التعليم ، وقد توسعت الدولة فى إنشاء المؤسسات التعليمية لتوفير التعليم للصغار والكبار. « ولاشك أن دخل الدولة من البترول قد مكن الحكومة من أن ترسم صوراً من الرخاء فى ميادين كثيرة وأعانها قبل كل شئ على تنمية أعز ثروة لديها وهى الشعب عن طريق نظام تعليمى عريض منطور إلى حد بعيد . ولقد بلغ اهتمام الشعب بالتعليم بعد الاستقلال درجة جعلت رجل الشارع يبدى اهتماماً بالغاً بالتعليم بوجه عام » (١) . ولا شك أن اكتشاف البترول كان سبباً فى تزايد عوائد البلاد بصورة سريعة حيث قفزت هذه العوائد من (١١٥٣٤٣) جنيهاً ليبياى عام ١٩٦٠م إلى (٥٤,٧١٩,١٧٧) جنيهاً ليبياى فى عام ١٩٦٥م ثم إلى (١٣٥,٥٠٠,٠٠٠) جنيهاً ليبياى عام ١٩٦٦ . (٢) .

ونظراً للنمو الاقتصادى المطرد لهذه الفترة بالإضافة إلى إكمال الوحدة الدستورية والإدارية فى البلاد كان لابد للدولة من أن تأخذ بالتخطيط فلسفة وأسلوباً للعمل فى المجال القومى ، وذلك من أجل توجيه امكانيات البلاد نحو تنفيذ مشروعات شاملة تمس جميع مرافق الحياة . وكانت الخطة الخمسية الأولى فى تاريخ وزارة التربية والتعليم والتي حاولت أن تخطط بها لمختلف أنواع التعليم فى نطاق الخطة الخمسية الشاملة للدولة ، وقد حددت الخطة الخمسية الأولى الأهداف التالية :

- ١- إعداد المواطن إعداداً يؤهله للقيام بدوره فى مجتمع عصرى كعضو صالح فى هذا المجتمع ، مسلح بمعارف مفيدة تمكنه من العمل بها وتطبيقها لخيرته وخير بلاده .
- ٢- إتاحة الفرصة قدر الإمكان لكل فرد من ناشئ الأمة لينال خطه من التعليم فى المرحلة الابتدائية وهى تعتبر الحد الأدنى لما ينبغى أن يبلغه المواطن .
- ٣- النهوض بمستويات التعليم بعد المرحلة الابتدائية ، حتى يمكن تحقيق الأغراض التى يرمى إليها .

(1) Mohamed M, Magaselir, Perceptions of the higher education system and Mainpower Development in Libya, Unpulished Ph,D desertion, The George Washinaton University, 1984 P. 137.

(٢) على أحمد عتيقه ، مرجع سابق ، ص ١٥ .

٤- تنوع المناهج الدراسية التي تلى المرحلة الابتدائية بحيث يتمكن الطالب من اختيار أكثر الموضوعات ملاءمة لمواهبه وقبوله.

٥- التنسيق بين مشروعات التعليم وبين حاجات البلاد في مختلف ميادين العمل وبالإضافة إلى الأهداف التي تضمنتها الخطة الخمسية الأولى نعرض تلخيصاً للسياسة العامة للتعليم وقتذاك والتي كان من أهم معالمها ما يلي :

١- إتاحة الفرصة لكل طفل لينال حظه من التعليم من المرحلة الأولى الابتدائية ، والتي تعتبر الحد الأدنى ، لما ينبغي أن يبلغه المواطن حيث كفل الدستور الليبي هذا الحق للمواطنين جميعاً حيث نص على أن التعليم الأولي الزامى ومجانى .

٢- اطلاق الزيادة في إعداد طلاب المدارس الثانوية دون قيد نظراً لأن عدد خريجي المدارس الإعدادية في ذلك الوقت كان محدوداً .

٣- زيادة إعداد طلاب المدارس الفنية بغية تخريج الأعداد الكافية من المساعدين الفنيين المتخصصين في الزراعة والصناعة والتجارة على المستوى الثانوى لملاً الفراغ القائم في ميادين واسعة ينتظر لها أن تستمر في الاتساع تبعاً لزيادة عدد برامج الخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية المتعاقبة.

٤- إعداد معلمين مدربين تدريباً عالياً للعمل في مختلف مراحل التعليم .

٥- توفير كافة الوسائل التعليمية الكفيلة بالمساعدة على رفع مستوى التعليم ، ومنها ابنية المدارس والكتب والمعامل ووسائل الايضاح .

ولا شك أن هذه الأهداف والمبادئ تعطى صورة متكاملة لفلسفة تعليمية يتحقق بها التوازن المنشود عن طريق التنمية ، فهناك توازن بين الكم والكيف في السياسة التعليمية ، ذلك أن مبدأ تكافؤ الفرص الذى يتضح من هذه المبادئ والأهداف والذى يعنى الحرص على تحقيق الالزام لجميع الأطفال الذين هم في سن التعليم الابتدائى ثم فتح المجال من بعد ذلك أمامهم لمختلف أنواع التعليم يقابله في نفس الوقت تقدير أهمية

النهوض بالعملية التربوية ورفع مستوى الخدمة التعليمية عن طريق رفع مستوى الكفاية للمعلمين وتوفير وتحسين الأبنية المدرسية والتوسع فيها. والاهتمام بالكتاب المدرسي وتطوير المناهج. وإلى جانب هذا يوجد توازن في تقرير الاهتمام بالتعليم الفني يتناسب مع الاهتمام بالتعليم الثانوي العام من أجل سد مطالب التنمية ومجالاتها الاقتصادية والاجتماعية. « وهكذا يعتبر عام ١٩٦٣ م حدثاً هاماً كان بمثابة مرحلة جديدة في التطور السياسي والاقتصادي والاجتماعي حيث صمم الشعب على تحقيق الوحدة الكاملة بين الولايات الثلاث ولذلك صدر التعديل الدستوري في ذلك العام وعدل بمقتضاه اسم الدولة من المملكة الليبية المتحدة إلى (المملكة الليبية) وتمت الوحدة بين الولايات وألغيت المجالس التنفيذية ، وقامت في البلاد حكومة مركزية واحدة شملت سلطاتها جميع ما كانت تمارسه المجالس التنفيذية في الولايات وحل محل هذه المجالس نظام المحافظات ، (١) .

مشكلة البحث وأهميته :

يتلمس متتبع مسارات التعليم في ليبيا بوضوح تشابه هذه المسارات واتجاهاتها العامة مع مسارات التعليم في عموم الوطن العربي ، وبالتحديد التقائها في خلفيتها الثقافية واعتمادها على جذور الفكر التربوي الديني للحضارة العربية الاسلامية وبالإضافة إلى اشتراكها في جذور ثقافية موحدة ، فأنها مرت بنفس المراحل والتقلبات التي فرضتها التحديات التاريخية لشعوب ومجتمعات الوطن العربي. حيث تعرضت هذه الشعوب لصدمة حضارية نتيجة لتحديات الغرب وانتصاراته المادية على أغلب بل على جميع شعوب الوطن العربي والاسلامى.

ومن ثم ظهور أعراض دفاعية عصابية تتراوح ما بين التصدى والمقاومة إلى التبرير والاستسلام والمحاكاة ومحاولة تقليد النموذج الغربي بتبعية وتطابق ، أو بمحاولة التوليف والمواقف الوسط ، ثم أخيراً المحاولات الاجتهادية الأكثر عقلانية وموضوعية للتطورات التربوية ومسارات التربية والتعليم. ورغم هذه الخصائص التي تجمع مجتمعات الوطن العربي إلا أن هناك بعض التفاوت والاختلاف في تفرعات النظم

(١) مجدى خدرى ، ليبيا الحديثة في تطورها السياسي ، دار الثقافة بيروت ، ١٩٦٦ ، ص ٣٩٨ .

التعليمية هنا وهناك ومن بلد لآخر ، تتفاوت في الشكل وأحياناً في المضامين تبعاً لمجمل العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والجغرافية.

فقد أسهمت السياسة والجغرافيا في حجب ليبيا عن التأثيرات المباشرة لما حولها من جهة وسمحت لعوامل ليبيا المحلية بالتفاعل فيما بينها في تأثيرات متبادلة تداخلت فيها تلك العوامل المحلية بدرجات متفاوتة في القوة والفاعلية والاستمرار حيث أفضت إلى تطور التعليم بالشكل الذي جرى وتميز عن تطور التعليم في الأقطار العربية الأخرى. ففي نظرة عامة لمجمل هذه العوامل وتداخلها نجد أن للجغرافيا دوراً في كون ليبيا بطبيعتها الصحراوية نسبياً وتباعدها ومدنها وتجمعاتها السكانية وانخفاض كثافتها السكانية وبعدها عن العواصم التاريخية للدول الإسلامية الكبرى وقربها من أوروبا وإيطاليا تحديداً ، جميع هذه العوامل تركت تأثيراً ما في خصوصية تجربة ليبيا ، وكان لهذا الموقع الجغرافي تأثير ما في تطور التعليم في ليبيا. وهكذا بالنسبة لمجمل الحياة الاقتصادية من زراعة وصناعة وتجارة وغيرها. وكانت ليبيا من البلدان الفقيرة نسبياً الأمر الذي جعل السكان ينهمكون في تدبير لقمة العيش باعتبارها من الأولويات التي تتقدم على الرغبة في التعليم ، أما العامل الاجتماعي فقد كان للقبيلة دور آخر في انتشار التجمعات السكانية بكثافة متواضعة وفي تباعد وعزلة (منعاً للأصطدامات القبيلة) الأمر الذي لم يشجع على تأسيس مدارس كبيرة كما هو الحال في المدن الكبرى كالقاهرة وبغداد وتونس. وقد كان للعامل السياسي دوره هو الآخر فقرب إيطاليا من السواحل الليبية، وضعف الدولة العثمانية وتمزق الدول العربية شجع هذه الدولة على بسط نفوذها على ليبيا. وقد كان لهذا الاحتلال أثر كبير على مسار التعليم في ليبيا. إذ أظهرت المؤسسات التعليمية الإيطالية تفوقها الساحق على المؤسسات التعليمية الدينية والمحلية. هذه العوامل وغيرها أسهمت بشكل ، أو بآخر وبموجات مختلفة في تطور التعليم بالشكل الذي تميزت فيه عن تطور التعليم في الأقطار العربية الأخرى وعليه يصعب فهم تطور التعليم سواء في مساراته التاريخية الماضية أو في الرؤيا الأكثر وضوحاً للاتجاهات المستقبلية دون الرجوع إلى تلك العوامل المشتركة وتحليل تفاعلاتها وتداخلها في نظرة شمولية منسقة ترتبط بتتابع ووضوح تفاعل هذه العوامل في مسارات تطور التعليم في ليبيا.

ومن هنا يتحتم علينا دراسة التعليم في ليبيا وتتبع مساره وخط سيره في الماضي ومدى تأثيره بالعوامل المحيطة به .

ومن خلال هذه الدراسة يمكن النظر إلى المستقبل النظرة الصحيحة السليمة ، بأعتبار هذا العمل أحد أساسيات التخطيط التعليمي الذي يقوم على الاستفادة من خبرات الماضي في تطور الواقع الحالي . فالنظرة التكاملية للتخطيط التعليمي السليم تقتضى الرجوع إلى الماضي ، وتستلزم التعرف على التطورات السابقة .

من هنا فإن الحاجة تبدو ملحة للدراسة والبحث لمعرفة تطور التعليم في هذه المرحلة المهمة من تاريخ الشعب العربي الليبي ، ومعرفة مدى تأثيره بالعوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة ودراسة ماضي السياسات التعليمية في ليبيا للوصول إلى ما هو أعظم فائدة لمجتمعنا ، ومستفيدين من إيجابيات وسلبيات الماضي ، وهذا يحتم على الباحث دراسة السياسات التعليمية السابقة دراسة تحليلية فاحصة ، والإحاطة الشاملة والموضوعية بها . بهدف الإستفادة من ذلك لتلافي الثغرات ونقاط الضعف والعيوب من أجل الحاضر والمستقبل . ويهدف هذا البحث تحديداً إلى ما يلي :

- التعرف على نظم وأوضاع التعليم في ليبيا من عام ١٥٥١م إلى عام ١٩٦٩م .
- التعرف على مدى تأثير التعليم بالأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في ليبيا .
- التعرف على أهداف التعليم في عهد الاستقلال وما مدى تحققها .
- التعرف على تطور التعليم كماً ونوعاً في عهد الاستقلال وما مدى استجابته للتحديات المعاصرة .
- التعرف على ما للتعليم من أثر في هذه الأوضاع .
- الإستعانة بكل هذه المعرفة في التخطيط المستقبلي للتعليم في ليبيا .

ومن كل هذا يخرج الباحث بصورة كاملة ومتكاملة عن التعليم في ليبيا في هذه الفترة. فالبحث يهدف إلى معرفة أهم التطورات التي حدثت في مجال التعليم سواء من الناحية الكمية أو الكيفية خاصة في الفترة الواقعة بين عام ١٩٦٣ م وعام ١٩٦٩ م حيث قفز التعليم في ليبيا قفزات كبيرة وتطور تطوراً مذهلاً وشهد عناية كبيرة.

المجال الزمني للبحث :

ستركز هذه الدراسة على تطور التعليم في ليبيا خلال الفترة من ١٥٥١ م إلى عام ١٩٦٩ م حيث تنقسم هذه الدراسة إلى أربع مراحل :

- المرحلة الأولى من عام ١٥٥١ م إلى عام ١٩١١ م وهي فترة الحكم العثماني.
 - المرحلة الثانية من عام ١٩١١ م إلى عام ١٩٤٣ م وهي الفترة التي خضعت فيها البلاد للإستعمار الإيطالي.
 - المرحلة الثالثة من عام ١٩٤٣ م إلى عام ١٩٥١ م وهي فترة الوصاية حيث أصبحت البلاد خاضعة للإدارة الانجليزية والفرنسية.
 - المرحلة الرابعة وهي فترة الاستقلال من عام ١٩٥١ م إلى عام ١٩٦٩ م.
- وسيركز الباحث على هذه المرحلة لما لها من أهمية لأنها تعتبر بداية نهضة تربية تعليمية ، وعلى إلقاء الضوء على التعليم في ليبيا في ضوء الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي مرت بها ليبيا.
- وسيقصر الباحث في دراسته على تطور التعليم العام أي أنه لن يتعرض لدراسة التعليم على المستوى الجامعي والعالى.

منهج البحث :

في ضوء طبيعة الموضوع فإن انسب المناهج له هو المنهج التاريخي حيث سيكون هناك تتبع تاريخي لتاريخ التعليم في ليبيا للفترة الممتدة من عام ١٥٥١ م إلى عام

(١) خليفة محمد التلسبي ، حكاية مدينة ، الدار العربية للكتاب تونس ، ١٩٧١ ، ص ١٥٩ .

١٩٦٩ م متضمناً الخطوات التالية :

- الوصف الشامل لموضوع الدراسة والتعرف على جميع الحقائق والمعلومات والبيانات المتصلة بالموضوع.
- تحليل الحقائق والمعلومات والبيانات الاحصائية وتفسيرها فى ضوء أهداف المجتمع.

مصطلحات البحث :

- ١- التعليم فى ليبيا : يقصد الباحث بهذا المصطلح سياسة التعليم فى ليبيا وهى المبادئ التى تحدد اطاره وفلسفته وأهدافه ، انطلاقاً من الفلسفة العامة التى انتجتها القوى المختلفة التى حكمت ليبيا فى الفترة الواقعة من عام ١٥٥١ م إلى عام ١٩٦٩ م من عثمانية وايطالية وبريطانية ووطنية.
- ٢- العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية : ويقصد الباحث بهذا المصطلح ظروف المجتمع الليبى :
الاقتصادية : من حيث النشاط الزراعى والصناعى والتجارى والتغيرات الجذرية التى حدثت فيه.
الاجتماعية : من حيث شكل العلاقات الاجتماعية والتركييب الاجتماعى القائم فى المجتمع.
السياسية : من حيث شكل نظام الحكم وطبيعة السلطة السياسية والنظم والمؤسسات السياسية القائمة فى المجتمع.

الدراسات السابقة :

يتسم البحث العلمى بالتراكمية ، مما يحتم على القائم بالخطوة التالية أن يبدأ حيث انتهت الخطوة السابقة ، فيتحقق النمو المنشود لحركة البحث .

ومن هنا كانت الحاجة ماسة إلى الكشف عن أهم الجهود البحثية العلمية التى تتصل من قريب بهدف دراستها للاستفادة منها ، وما يمكن أن تقدمه دراستنا استكمالاً لهذه الجهود السابقة . ولكن للأسف فإن الباحث لم تتوفر له دراسات سابقة متكاملة عن التعليم فى ليبيا ، اللهم إلا دراستين عن تطور التعليم فى ليبيا :

الأولى « تطور التعليم فى ليبيا » ، وهى دراسة قدمت فى مؤتمر وزراء التربية والتعليم والوزراء المسؤولين عن التخطيط الاقتصادى فى الدول العربية فى سنة ١٩٦٦ والثانية دراسة تاريخية عن تطور التعليم فى الجمهورية العربية الليبية من العهد العثمانى إلى وقتنا الحاضر ، وهى صادرة عن وزراء التعليم والتربية ١٩٧٤ م لذلك اتجه الباحث إلى الدراسات المشابهة لهذه الدراسة ولكنها تختص بدول عربية أخرى كمصر ، والسودان ، والبحرين . ولاشك أن الباحث قد استفاد من هذه الدراسات استفادة كبيرة خاصة فيما يتعلق بتأثير التعليم بالظروف المحيطة بالمجتمع . وهذه الدراسات هى :

الدراسة الأولى :

تناول شبل بدران فى رسالة قدمت إلى كلية التربية جامعة طنطا سنة ١٩٨٨ الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للتعليم المصرى فى الفترة من عام ١٩٥٢ م إلى عام ١٩٦٧ م ^(١) . تعرض فى الفصل الأول من الرسالة للأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للمجتمع المصرى فى الفترة من عام ١٩٥٢ م إلى عام ١٩٦٧ م . ويتناول فى الفصل الثانى دور التعليم فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية . ويتناول فى الفصل الثالث احتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية من التعليم فى مصر . ويتناول

(١) شبل بدران محمد الغريب ، الأبعاد الاقتصادية والسياسية للتعليم المصرى فى الفترة من عام ١٩٥٢ إلى عام

١٩٦٧ م ، رسالة دكتوراه غير منشورة مقدمة إلى كلية التربية جامعة طنطا سنة ١٩٨٢ م .

فى الفصل الرابع السىاسة التعللىمىة فى ضوء خطط التنىمة الاقطناصدىة والاجطناصىة وىتناول فى الفصل الخامس الواقع التعللىمى فى ضوء السىاسة التعللىمىة والتنىمة .

ىؤكد الباعث على العلاءة الوئىقة بىن التعللىم والأوضاع الاقطناصدىة والاجطناصىة والسىاسىة ، حىث ىشىر إلى إنه لىس هناك تعللىم عام مجرد ومنفصل عن ظروفه التارىخىة وقابل لكل زمان ومكان ولكل البلدان ، وإنما يعكس التعللىم الأوضاع الاقطناصدىة والاجطناصىة والسىاسىة .

كما تناول الباعث السىاسة التعللىمىة فى مصر فى الفئرة من عام ١٩٥٢م إلى عام ١٩٦٧م وعلاءتها بخطط التنىمة الاقطناصدىة والاجطناصىة ، حىث كان الباعث ىهدف إلى التعرف على العلاءة الجدىلة بىن التعللىم كنىظام وكافة النظم المطنعمىة باعئبار ذلك ركىزة اساسىة لتصحىح مسار السىاسة التعللىمىة وكذلك تصحىح مسار سىاسة التنىمة الشاملة فى مصر . وعلى الرغم من اءئلاف هذه الرسالة عن رسالة الباعث حىث تتناول هذه الرسالة الأبعاد الاقطناصدىة والاجطناصىة والسىاسىة للتعللىم المصرى فى الفئرة من عام ١٩٥٢م إلى عام ١٩٦٧م إلا أن الباعث اسئفاد من رىب السىاسة التعللىمىة بالظروف الاقطناصدىة والاجطناصىة والسىاسىة ، وهذا هو وجه التشاءبه بىن البعئىن .

الدراسة الثانية :

وهى رسالة ماجسئىر قدمها على محمد عثمان إلى كلىة التربىة جامعة عىن شمس باسم تطور التعللىم العام فى السوءان (١) .

وهى تتناول تطور التعللىم فى السوءان فى الفئرة الواقعة بىن عامى ١٩٥٦ - ١٩٧٨ وعلى الرغم من أن الباعث ىتناول التعللىم فى السوءان وتطوره من الناحىة التارىخىة إلا أنه ىتناول فى الفصل الأول الجوانب السىاسىة والاقطناصدىة والاجطناصىة التى أئرت على تطور التعللىم فى هذه الفئرة . حىث ىوضح أن الدارس أو الباعث فى نىظام تعللىمى ما ، وجب علىه أولاً البءء بدراسة المطنعم الذى ىوجد فىه ذلك النىظام فى مراحل تطوره

(١) على عثمان التوم ، تطور التعللىم العام فى السوءان ، رسالة ماجسئىر فى التربىة غير منشورة ، مقءمة إلى كلىة التربىة جامعة عىن شمس عام ١٩٨٠م .

المختلفة ، أو بمعنى آخر وجب عليه الوقوف على العوامل الثقافية التي تقف خلف ذلك النظام ، والتي خلفت المشكلات التي يعاني منها ، وذلك في محاولة للتعرف على العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تؤثر في تلك المشكلات والتي ساهمت في تشكيلها وبالتالي إظهار الجذور الحقيقية لها تمهيداً لتصفيتها أو التوصل إلى حلول ناجحة لها. ويتناول في الفصل الثاني السياسية التعليمية في السودان، ويتعرض في الفصل الثالث لأهداف التعليم ، وفي الفصل الرابع يتطرق إلى تنظيم التعليم ، أما الفصل الخامس فيتطرق فيه إلى إدارة وتمويل التعليم ، والفصل الأخير يتناول فيه الاتجاهات المستقبلية للتعليم العام في السودان. وعلى الرغم من الاختلاف الواضح بين الرسالتين ، إلا أن الرسالتين تتفقان على أهمية العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتأثير التعليم بهذه العوامل.

الدراسة الثالثة :

وهي عن تاريخ التعليم العام في مصر من سنة ١٩٢٢م إلى سنة ١٩٥٣م وهي مقدمة من قبل رشوان محمود جاب الله (١) . وتتناول هذه الدراسة السياسية التعليمية في مصر من الناحية التاريخية. إلا أن الباحث يربط بين تاريخ التعليم العام في مصر وبين أوضاعها السياسية والاقتصادية والاجتماعية ليرى انعكاسات هذه الأوضاع على التعليم . حيث يوضح أن هناك علاقة وثيقة وارتباطاً عضويّاً وتأثيراً متبادلاً بين التعليم والأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية ويوضح أيضاً أنه بدون دراسة هذه الجوانب تكون الدراسة التاريخية للتعليم مجرد دراسة تاريخ الخطط والمناهج ، ودراسة على هذا المنوال تكون ناقصة ولا تعنى بالأهداف المطلوبة منها. وفي هذا الجانب يتفق مع دراستنا الحالية.

الدراسة الرابعة :

وهي مقدمة من الدكتور إبراهيم محمد إبراهيم باسم دراسة تاريخية للتعليم في إقليم

(١) رشوان محمود جاب الله ، تاريخ التعليم العام في مصر من سنة ١٩٢٢ إلى سنة ١٩٥٣م رسالة دكتوراه غير منشورة ، مقدمة إلى كلية الآداب قسم التاريخ جامعة عين شمس سنة ١٩٩١م .

نجد فى الفترة من عام ١٧١٩م إلى عام ١٩٢٦م (١) .

حيث يوضح فى هذه الرسالة ، أن التربية والمجتمع وجهان لعملة واحدة ، بمعنى أن التربية تؤثر وتتأثر بأحداث المجتمع سياسياً ، واقتصادياً ، واجتماعياً ، وثقافياً. وانطلاقاً من هذا فإن الدراسة تهدف إلى الإجابة على الأسئلة الآتية :

١- ما حالة المجتمع السياسية والاقتصادية والاجتماعية فى إقليم نجد فى الفترة من ١٧١٩م - ١٩٢٦م ؟

٢- كيف كان التعليم فى نجد أبان تلك الفترة ؟

٣- ما الملامح الرئيسية للتعليم فى نجد ؟

وللإجابة على السؤال الأول : تطرق الباحث إلى حالة المجتمع فى إقليم نجد وشمل ذلك الحياة السياسية وما اتسمت به من صراع ، والظروف الجغرافية لأقليم نجد ، ثم تطرق للحياة الاجتماعية وكيف تأثرت بالحرب الطاحنة داخل البيت السعودى ، ثم تطرق للحياة الاقتصادية والتي تتمثل فى الزراعة والتجارة ، وكيف تأثرت الظروف الاقتصادية بالحرب الأهلية .

وقد وضع الباحث كيف أن التعليم فى إقليم نجد قد تأثر بكل هذه الظروف (السياسية والاقتصادية والاجتماعية) وبالتالي انحصر التعليم فى دوائر محدوده كالكتابيب وحلقات المساجد الخ.

ثم يتطرق الباحث إلى التعليم فى الكتابيب وأهداف هذه الكتابيب والمحتوى الدراسى المقدم فيها ، وطريقة التدريس الخ.

وفى النهاية يوضح الباحث كيف أن التعليم فى تلك الفترة قد تأثر بالظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وأن الخلاف السياسى بين أبناء البيت الواحد أدى إلى أشعال نار الفتنة والحرب فى إقليم نجد ، وقد أدت هذه الظروف إلى اضطراب

(١) إبراهيم محمد إبراهيم ، دراسة تاريخية للتعليم فى إقليم نجد فى الفترة من عام ١٧١٩ إلى عام ١٩٢٦م ، رسالة دكتوراه غير منشوره مقدمة إلى كلية التربية جامعة عين شمس ١٩٨٧م .

المجتمع بصفة عامة والتعليم بصفة خاصة حيث أهمل الحكام الإشراف على التعليم نظراً لأنشغالهم بالحروب فيما بينهم ، أو بينهم وبين قوى خارجية تحاول السيطرة عليهم . وقد دفع هذا الوضع الاهالى إلى الاهتمام بالتعليم ، وذلك عن طريق فتح الكتاتيب لتعليم الأطفال الصغار ، وأيضاً تنظيم حلقة أو أكثر بالمساجد حتى يستفيد منها الكبار . ومن ثم أصبح الإشراف والتمويل والتنظيم والتخطيط للتعليم يتم من خلال الجهود الأهلية . وهذه الدراسة تتوافق مع الدراسة الحالية من حيث تطرقها إلى الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتأثير هذه الظروف على التعليم . وقد استفاد الباحث من هذه الدراسة فى العديد من الجوانب العامة .

الدراسة الخامسة :

وهى عن الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية لحركة التعليم فى البحرين (١) . وقد قام الباحث بدراسة الأبعاد الرئيسية للمجتمع البحريني فى الفترة الواقعة من سنة ١٩٤٥ إلى سنة ١٩٧٠ م ، باعتبار أن التعليم يرتبط ارتباطاً وثيقاً بتركيب المجتمع وتطوره وقد قسم الباحث هذه الأبعاد إلى :

- القوى السياسية : وفيه تمّ إبراز أهم هذه القوى ، مثل الوجود البريطانى ، والصراع بينه وبين القوى الوطنية .
 - البناء الاقتصادى : وفيه حاول الباحث إبراز الملامح الرئيسية لبناء البحرين الاقتصادى فى تلك الفترة من حيث أثرها على التعليم .
 - التركيب الاجتماعى والسكانى : وقد دار البحث فيه حول الفئات المختلفة التى يتكون منها المجتمع البحريني ، كما تناول دراسة البيئة السكانية للمجتمع وعاداته ومدى تقبله للتعليم .
- ثم انتقل الباحث إلى دراسة التطورات التعليمية الحادثة فى البحرين ، حيث وضع الجهود التى بذلت من أجل وضع أسس العلم الحديث حيث قدم :

(١) مصطفى عبد الله رجب ، الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية لحركة التعليم فى البحرين ١٩٤٥ - ١٩٧٠ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، مقدمة إلى كلية التربية جامعة عين شمس ١٩٧١ م .

- استعراضا للتطور التاريخى لتعليم البنين والبنات
- دراسة المراحل التعليمية المختلفة وأنواع التعليم.
- الجهاز الإدارى للتربية والتعليم.
- التعليم الخاص.

تخطيط البحث :

سوف يحقق البحث أهدافه من خلال تخطيطه إلى الفصول التالية :

الفصل الأول : ويدور حول الإطار العام للبحث ويشمل :

المقدمة ، مشكلة البحث وأهميته ، أهداف البحث ، المجال الزمني للبحث ، منهج البحث ، مصطلحات البحث ، الدراسات السابقة ، خطوات البحث.

الفصل الثاني : ويتضمن الإطار النظري للبحث ، ويشمل تقرير النظرية ، والعوامل الثقافية كأصول للتربية ، ومظاهر الاهتمام بالعوامل الثقافية للتربية.

الفصل الثالث : ويدور حول التعليم في ليبيا في العهد العثماني من عام ١٥٥١ إلى عام ١٩١١ م. ويشمل العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي أثرت في التعليم في ليبيا في العهد العثماني ، كما يشمل تطور التعليم في ليبيا في هذه الفترة.

الفصل الرابع : ويدور حول التعليم في ليبيا في عهد الاحتلال الإيطالي من عام ١٩١١ إلى عام ١٩٤٣ م. ويشمل العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي أثرت في التعليم في ليبيا في عهد الاحتلال الإيطالي ، كما يشمل تطور التعليم في ليبيا في هذه الفترة.

الفصل الخامس : ويدور حول التعليم في ليبيا في عهد الإدارتين الانجليزية والفرنسية. ويشمل العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي أثرت في التعليم في ليبيا في عهد الإدارتين الانجليزية والفرنسية ، كما يشمل تطور التعليم في ليبيا في هذه الفترة.

الفصل السادس : ويدور حول التعليم في ليبيا في عهد الاستقلال وحتى قيام ثورة
الفتاح من سبتمبر سنة ١٩٦٩ م. ويشمل العوامل السياسية
والاقتصادية والاجتماعية التي أثرت في التعليم في فترة الاستقلال ،
كما يشمل تطور التعليم في ليبيا في هذه الفترة.

الفصل السابع : ويدور حول مستقبل التعليم في الجماهيرية العربية الليبية ، كما
يتضمن ملخص الدراسة.